

مصطلحا الحرف والأداة

"التأسيس والتأصيل"

أ / ذهبية بورويس
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم
الإسلامية - قسنطينة

أخذ جمهور النحاة واللغويين الأوائل بالتقسيم الثلاثي للكلمة العربية إسم وفعل وحرف. وقد أُجمع على هذا التقسيم لإقرار الأصول الأولى لمباحث اللغة العربية وعلومها، وعلى الرغم من تردد مصطلحات هذا التقسيم بقوة في توجيه الدرس النحوي واللغوي، منذ بداياته إلى ما هو عليه الآن، فهذا لم يمنع من ظهور مسميات ومصطلحات مكملّة أو موضحة أو بديلة لسابقتها .

ولهذا السبب عدت عملية تحديد المصطلحات منطلقاً أولياً لضبط مادة البحث، ولذلك فإنّ ما يعيننا إذن هنا هو اختيار المصطلح الأصلح، والأكثر دقة من بين كلمتي حرف وأداة وقد ترددت كثيراً في الدراسات اللغوية والنحوية بالمفهوم نفسه، وأحياناً باختلاف في مقصود كل كلمة عن الأخرى .

1- معنى الحرف لغة واصطلاحاً:

إنّ مصطلح الحرف قد جرى عليه العرف النحوي في التقسيم الثلاثي للكلمة ولكن هناك من القدماء والمحدثين من تجاوز هذا العرف الاصطلاحي، وفضل استعمال مصطلح أداة على مصطلح حرف، دون الكشف عن حدود كل منهما إلى درجة الخلط بينهما، أو بتغليب مصطلح على آخر، بعيداً عن الأدلة والبراهين التاريخية والعلمية المقنعة. فماذا نعني بالحرف ؟ وماذا نعني بالأداة ؟ وهل هما وسيلتان لفظيتان لمقصود واحد ؟

إنّ مثل هذه التساؤلات تُلزم الباحث بالعودة إلى التوثيق المعجمي والتاريخي لحقيقة المصطلح حتى يتسنى له معرفة القوانين الضابطة له .

أ- الحرف لغة :

استعمال لفظة حرف عند العرب قبل الإصطلاح عليها أخذ تفريعات كثيرة كما تشير إلى ذلك المعاجم إذ تتوزع معانيه على «...الطرف والجانب وبه سُمي الحرف من حروف الهجاء... وحرفا الرأس شقاه وحرف السفينة والجبل جانبيهما والجمع أحرف وحروف وحرفة... وحرف كل شيء طرفه وشفيره وحده. ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد... والحروف من الإبل النجيبة الماضية... شُبّهت بحرف السيف في مضائّها ونجائّها ودقتها، وقيل هي الضامر الصلبة شُبّهت بحرف الجبل في شدتها وصلابتها...»⁽¹⁾

ولفظة حرف عند الأنباري من الأضداد «... يقال للرجل القصير حرف، يقال للناقة العظيمة حرف، وقال بعض البصريين، يقال للناقة الصغيرة حرف، والعظيمة حرف، وإنما قيل للعظيمة حرف لشدتها وصلابتها شُبّهت بحرف الجبل ويقال: بل قيل لها ذلك لسرعتها شُبّهت بحرف السيف في مضائّها...»⁽²⁾

هذه هي المعاني اللغوية الرئيسة لكلمة حرف، وهناك دلالات لغوية مجازية أخرى تكشف عنها المادة المعجمية، ولا أرى أننا في غنى عنها، لارتباطها بمنزلة الحرف ودوره، نحو قول القائل «... وحرف الشيء ناحيته، وفلان على حرف من أمره أي ناحية منه وكأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى منه من ناحية ما يحب، وإلا مال إلى غيرها... قال ابن سيده : فلان على حرف من أمره أي ناحية منه إذ رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه. وفي التنزيل العزيز «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ»⁽³⁾ أي إذا لم ير ما يحب انقلب على وجهه قيل : هو أن يعبدّه على السراء دون الضراء .

... قال الأزهري كأنّ الخير والخصب ناحية، والضر والشر والمكروه ناحية أخرى، فهما حرفان وعلى العبد أن يعبد خالقه على حالتي السراء والضراء ومن عبد الله على السراء وحدها دون أن يعبدّه على الضراء يبتليه الله بها فقد عبده على حرف «⁽⁴⁾».

وإذا حاولنا أن نتبين العلاقة بين المعاني الحقيقية والمجازية لكلمة حرف فانظر إلى قول الزمخشري : « ... كتب بحرف القلم وقعد على حرف السفينة، وقعدوا على حروفها، ومالي عنه محرف أي معدل، ورجل محارف محدود ... وهو يحرف لعياله يكسب من ههنا وههنا أي من كل حرف ... وفلان حريفك، وفيه حرافة ومن المجاز وهو على حرف من أمره أي على طرف وناقعة حرف شبيهة بحرف السيف في هزالها أو مضائها في السير ». (5)

ب- الحرف اصطلاحاً :

أخذت كلمة حرف معاني اصطلاحية كثيرة، فقد نعني بها حرفاً من حروف الهجاء، أو حرف من حروف المعاني، أو قراءة قرآنية أو لغة من اللغات، وقد وردت هذه المعاني في معجم لسان العرب على النحو التالي:

المعنى الأول: "...الحرف من حروف الهجاء معروف، واحد حروف التهجي". (6)

المعنى الثاني : "... والحرف الأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الإسم بالإسم والفعل بالفعل كـ عن وعلى ونحوهما ... قال الأزهري : كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل حتّى وهل وبلى ولعل". (7)

وعبارة الحرف الأداة تفيد المعنى الإصطلاحي للحرف، وبذلك يتعين أن الأداة الرابطة بين أجزاء الجملة الأساسية، مرادفة للحرف، ومنه يكون الحرف دائماً أداة ولا تكون الأداة دائماً حرفاً .

المعنى الثالث : "كل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تُسمى حرفاً تقول هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود". (8)

المعنى الرابع : على حد قول ابن سيده : "... نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف أراد بالحرف اللغة". (9)

بعد هذا العرض البسيط للمعاني الإصطلاحية واللغوية التي جاءت في الحرف يمكننا الوقوف على العلاقة القائمة بين مختلف المعاني وإدراك ذلك يكمن في أن الحرف من خلال الكلام يكون طرفاً أو جانباً في موقعه، ويكون في أثناء تحديده للمعاني مؤثراً فيها بشدة ظاهرة وبدقة خفية، على الرغم من تشكيكه البنيوي الضامر، وإذا استعنا به على إمالة الكلام من ناحية إلى ناحية أخرى فذلك لأنه حرف معنى يراه ابن سيده "... أكثر في الاستعمال وأقوم دوراً فيه ...". (10)

فالخلفية العقلية إذن للمفهوم الإصطلاحي هي تلك الدلالات اللغوية التي أوردتها المعاجم وكلها تلتقي عند معنى علم موحد رابط بينها .

يقول ابن سنان الخفاجي : "أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو من وقد حروفاً، فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنها تأتي في أول الكلام وآخره، فصارت بالحروف والحدود له، وقد قال بعضهم : إنّما سُميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال، وهي عندنا نحن كلام، لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً..." (11)

إنّ في قول ابن سنان الخفاجي جانباً من الصواب، وجانباً من الخطأ فإذا تأملنا عبارة : هي عندنا كلام فإننا نخرج باعتراف غير صريح بأن للحرف وظيفة بلاغية، ولكن إذا وقفنا عند تعقيبه : لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً، فمعنى هذا أنه لا اعتبار للحروف الأحادية في أداء هذه الوظيفة، وهذا غير صحيح، وكأننا بهذا الأخير يرى أن مصطلح الأداة خاص بحرف المعنى الذي زاد على حرفين .

وهاهو الزجاجي يُعرّف حرف المعنى تعريفاً تتضح فيه العلاقة العقلية بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي فيقول : "... وسُمي القسم الثالث حرفاً لأنه حد ما بين هذين القسمين، ورباط لهما، والحرف حد الشيء فكأنه لوصله بين هذين، كالحروف التي ما هو متصل بها "، (12) ومن خلال هذا العرض لقول

الزجاجي نقف على شيء آخر وهو سبقه لابن هشام في محاولة وضع تحليل دقيق لثلاثية الكلام العربي. (13)

2- الأداة في اللغة :

جاء في المعجم "... لكل ذي حرفة أداة، وهي آلتة التي تقيم حرفته ... والأداة الآلة والجمع الأدوات وأداه على كذا يؤديه إيداء، قواه عليه وأعانه ومن يؤديه على فلان أي من يعينني عليه ...". (14)

وفي قول ابن فارس يتضح هذا المعنى أكثر، حين يثبت مادته الثلاثية على هذا النحو "... وهذا شيء مشتق من الأداة لأنها تعمل إعمالاً حتى يوصل بها إلى ما يراد ... ويقال رجل مؤد عامل وأداة الحرب السلاح ...". (15)

إننا لا نرى في هذه المعاني إقراراً على أن الأداة اصطلاح يأخذ معنى الحرف من حروف المعاني أو اسم من الأسماء الشبيهة بالحرف، أو غير ذلك من المفردات، وإنما يتضح ذلك من خلال هذا العرض البسيط لمعاني الكلمة أن الأداة تحمل معنى الإعانة والقوة، إذ يفهم منها أنها وسيلة معينة ومقوية للكلام على تأدية المعاني المطلوبة وقد أثبتت لها هذا المدلول والوظيفة بعض المعاجم المتخصصة التي رأيت فيها :

"أنها الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معاني مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الإستفهام والإستثناء..." (16) أو هي "مجموعة معينة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية". (17)

أما الأداة في مبحثنا هذا فهي تسمية لغوية يُستفاد منها تنويع المعاني وتلوينها في الكلام بما يساعد المتكلم على توصيل مراده. وبالمقابل عند النحويين نجد مصطلح الحرف يختلف في مقصوده عن المفردات الأخرى الشبيهة به، في بعض خصائصها الجزئية، فالحرف أكثر دقة ودلالة وأصاله، لأن المباحث النحوية هي الأرضية الخصبة التي قامت عليها المباحث اللغوية، (18)

فللأداة وظيفة نحوية لغوية، وللحرف وظيفة نحوية لغوية فإذا قصدنا بحديثنا أحد الحروف نحو الكاف أو لم، نجد أنفسنا مدفوعين إلى القول : إن الكاف حرف جر وأداة تشبيه، ولم حرف جزم وأداة نفي. وعندما تقابلنا أسماء شرطية جازمة لفعلين فلن نختار كثيراً في تغليب معناها الدلالي على عملها النحوي، لأنها ليست حروفاً فإننا حينئذ نقول أدوات الشرط الجازمة نحو من، متى، إيان ... لأن الجزم فيها غير أصلي يزول بزوال وظيفتها الدلالية أي أسلوب الشرط، وكثيراً ما نستنكر قول القائل أدوات الجر، ونقبل قوله أدوات الإضافة، ففي العبارة الثانية تجاوز "لغوي" مشروع لا يؤثر في الأصول التعديدية للنحو العربي.

فالوظيفة النحوية لهذا القسم الثالث من الكلمة العربية تجعلنا نتشبه بمصطلح حرف منعاً لأي لبس أو فوضى في أصول النحو العربي، إذ "يخطئ بعض الدارسين حين يستعمل في دراسة النحو كلمة أداة فيقول أداة استفهام، أو أداة شرط، وذلك كله خطأ لأن الكلمة العربية - كما حددها النحاة - ليست فيها أداة، وإنما هي إسم أو فعل أو حرف ليس غير ولو أنك أعربت الأمثلة الأخيرة، وقلت عن هل، متى، من، إنها أداة استفهام لما أعانك ذلك على معرفة موقعها الإعرابي، ولا على ارتباطها بما يتلوها من كلمات". (19)

3- مصطلح الأداة في الاستعمال اللغوي :

إنّ تحديد المصطلح ووضعه في موضعه اللائق به، من المطالب التي يجب أن يتقيد بها الدرس اللغوي والنحوي، لأنه في ضوء تحديد المصطلحات وانتقائها، والمحافظة على أصولها العلمية المتفق عليها عن طريق المتابعة والإستقراء، يمكننا أن نضع ضوابط تقي هذا الدرس اللغوي من الفوضى والاضطراب، وتمنع عن هذا الدرس النحوي التمثل والتعقيد .

يقول الدكتور محمد علي سلطاني : "الأدوات تسمية حديثة لما كان القدماء يطلقون عليه اسم الحروف ثم حروف المعاني فيما بعد ...". (20)

ويعني بقوله حديثة أن كثيرا من الدراسات اللغوية الحديثة تبنت التعامل بهذه التسمية وطرحت جانبا تسمية الحروف التي اصطلح عليها النحاة الأوائل بعد طول استقراء وتمحيص،⁽²¹⁾ لكن هذا لا يعني أن الأداة مصطلح حديث النشأة وهذا هو السبب الذي أدى بالدكتور محمد علي سلطاني إلى القول مرة أخرى بأن الأداة مصطلح يوناني، رادا ذلك إلى ما ورد في كتابي العبارة وفن الشعر لأرسطو، فإنه مما جاء فيه في شرح الفرابي للكتاب الأول "أن الكلام ينقسم إلى الحرف الهجائي، المقطع، الرباط، الأداة، الإسم، الفعل، التصريف، القول".⁽²²⁾

ويؤكد إبراهيم أنيس تأثر العرب بالتقسيم الإصطلاحي للكلمة العربية عند فلاسفة اليونان فيقول: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من إسم، وفعل، وحرف متبعين في ذلك ماجرى عليه فلاسفة اليونان، وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الإسم والفعل والأداة".⁽²³⁾

وإذا وافقنا أصحاب هذا الرأي، فإنه يحق لنا أن نسأل من الذي أخذ بهذا المصطلح اليوناني، واستعمله في المباحث اللغوية والمسائل النحوية عند العرب؟

إنّ التاريخ اللغوي والنحوي لا يذكر شيئا يغنيننا عن البحث في هذا الأمر وكل ما أثر عن أصحاب الدرس النحوي واللغوي ما يؤكده الدكتور مهدي المخزومي من "أنّ الكوفيين سمووا الحرف أداة لسبيين :

الأول : المغايرة بين لفظ على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني .

والثاني : إنّ الأدوات، عندهم هي حروف المعاني كهل، وبِل وهن أدوات يستعان بهن على التعبير على الإستفهام والإضراب وغيرهما".⁽²⁴⁾

ويضيف متحمسا لأصحاب هذا المصطلح " فهم إذن أدق من البصريين في مصطلحهم هذا، لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعا، ويراد منه

أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني، بل قد يطلق على الكلمة أيضا كما جاء في كلام سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب، وكما جاء في كلام الفراء وغيره في مواضع كثيرة". (25)

إنّ الدكتور مهدي الخزومي لم يقدم تعليلا معقولا لرأيه لنوافقه عليه، وعلى الرغم من ذلك تجدنا لا نخالفه في كون الحرف كمصطلح، قد اتخذ دلالات مختلفة، ولكن هذا لا يعني أنّه منعا لأي لبس أو إشكال نختار بديلا آخر للكلمة، تحريّا للدقة في المصطلحات، باعتبار أن الحرف هو حرف الهجاء، وهو حرف معنى، وهو الكلمة أو القراءة، أو اللغة فـ "الحروف على ثلاثة أضرب : حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عريبها وعجميها وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ونحو النون من أن واللام من لم وما أشبه ذلك، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان". (26)

لقد كان كل ضرب بيّن في موضعه لا لبس فيه، ولا إشكال، ولو كانت الضرورة تستدعي منع هذه العمومية في الاستعمال لكان الأوائل أسبق إلى ذلك، لأن الدقة كانت غايتهم في نشاطهم اللغوي والنحوي، وكم من كلمة في العربية استعملت بوجوه عديدة، وفي مواضع مختلفة، (27) مما جعل بعضهم يخص لها مصنفات ومباحث مستقلة ومع ذلك لم يُعدّ النظر في التسميات والمصطلحات التي قُعد عليها الدرس النحوي الأول، ولكن ما لم يتفطن إليه الدكتور مهدي الخزومي أن اللغة العربية تتميز بخضوعها لظاهرة الإتساع طبقا لمقتضى الحال. فالحرف اصطلاحا قد نعني به حرف الهجاء ونعني به حرف المعنى في الجملة، وما بقي من ذلك فهو على سبيل المجاز .

وإذا لم نختلف مع الدكتور مهدي الخزومي في قوله الأول فإننا لن نتراجع عن مخالفته، وتصحيح رأيه لما أعقبه بعد ذلك، مجوزا الاستغناء عن التخصيص الذي جاء به سيبويه حينما أعقب ذكره للحرف على خلاف الإسم والفعل بقوله إن الجرف هو ما "... جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل". (28)

ومما لاشك فيه أنَّ الدكتور مهديَّ المخزومي كان يرجح العبارة التالية :
الكلمة، اسم، وفعل، وأداة. فأبدل التخصيص بالتعميم وما نردُّ به عليه
هو القول بأن الدقة ليست وليدة التعميم بقدر ما هي وليدة التخصيص الذي
عيب على سيبويه، وما استعمل سيبويه لمصطلح حرف إلا لأنَّ الضرورة
العلمية في تععيد النحو العربي ألحت وأملت عليه ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك
لما راح سيبويه يمثل بالحروف المتفق على حرفيتها في حديثه عن القسم الثالث
من الكلمة العربية نحو : ثمَّ، وسوف، و واو القسم ... (29)

ومهما حاول المحدثون إيجاد بديل للتقسيم الذي جاء به سيبويه، فلن
يهتدوا إلى تقسيم دقيق للكلمة كتقسيمه، والذي يعترف لهؤلاء بالتوفيق في
إيجاد تقسيم جديد فقد انحرف عن جادة الصواب واعتقد خطأً حينما يقول :
"وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة
الأقدمين ... الاسم، الضمير، الفعل، الأداة". (30)

وأغلب المحدثين تداول مصطلح الأداة، ورفض مصطلح الحرف، فطرحه
جانبا ومن هؤلاء الدكتور فاضل مصطفى الساقى إذ يقول : "سمى الكوفيون
الحروف أدوات، وهذه التسمية أقرب إلى الدقة، نميل إلى الأخذ بها لتشمل
حروف المعاني، وبقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق". (31)

لقد أخذ الدكتور مصطفى الساقى بمصطلح الأداة، ورفض مصطلح الحرف،
وهذا يعني تغيير المصطلح الثالث من تقسيم الكلمة العربية، وإحلال قسم
آخر محله، ونحن إذا تتبعنا قوله فإننا ندرك أن الأداة عنده قد تكون حرفا
كحروف الجر، أو تكون أسماء ك أسماء الشرط .

ولذلك نريد أن نسأل الدكتور مصطفى الساقى وكل من سار على رأيه أو
سبقه إليه، هل الدقة والتيسير في الإقلال من المصطلحات وانتقاء المصطلح
الذي يدل بالتحديد على جنس الكلمة، أم في الإكثار من المصطلحات وشمولها
لأجناس مختلفة كقوله عن مصطلح الأداة "كميل إلى الأخذ بها لتشمل حروف
المعاني وبقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق". (32)

ولو ذهبنا مذهب صاحب هذا الرأي فستضطرب بين أيدينا الأمور، ولا نجد مكانا نضع فيه الخصائص النحوية للحرف، والتي قامت عليها قواعد معينة لا يمكن إخضاع الأداة الإسم لها، وما جاء به مصطفى الساقى نلمس فيه اعترافا بأن الحرف غير الأداة، وقد بنى هذا الأخير رأيه على فكرة الدكتور تمام حسان وتقسيمه الذي رد به على تقسيم النحاة الأوائل إذ يقول: "وأول ما نبداً به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى الذين ذكرناهما، وفصلنا القول في كل منهما".⁽³³⁾

وعلى هذا الأساس لجأ الدكتور تمام حسان إلى إيجاد التقسيم التالي للكلمة العربية الإسم، الفعل، الصفة، الضمير، الخوالف، الطرف، الأدوات.⁽³⁴⁾

وهذه التفريعات أبعد عن دقة تفريع سيبويه الثلاثي للكلمة العربية، لأن ما جاء به سيبويه كان تقسيما اصطلاحيا دقيقا وُضع لخدمة أصول الدرس النحوي واللغوي، أما ما جاء به المحدثون فكان عبارة عن تقسيم جُمع فيه بين المصطلح ووجوه ذلك المصطلح المختلفة من غير تمييز دقيق بينها.

وهناك من يرى أن مصطلح الأداة يستعمل لما زاد على حرف واحد، وكان في حاجة لإسم أو فعل، وفي هذا يقول المزني⁽³⁵⁾: "وأما أَلَف الأدوات فهي التي بأحرف سواها، فتصير هي والزائدة أداة نحو أَلَف إنَّ وأنَّ وأَيَّان وإذا وإذ وما أشبه ذلك".⁽³⁶⁾

لقد أدمج هذا الأخير ما هو غير حرف ضمن الأداة، بخاصة والمصنف الذي أورد هذا القول اختص بدراسة الحروف المعجمية المفردة، وما يدخل منها في تكوين الأدوات.

وهذا الرأي يتفق وما جاء به ابن سنان الخفاجي عند تعريفه للحرف،⁽³⁷⁾ كما يوافق أيضا رأي ابن فارس في كتابه الصاحبي إذ يقول في أَلَف الوصل: "وألف الوصل تدخل على الأسماء والأفعال والأدوات".⁽³⁸⁾

ويشرح ذلك : "... أما التي تقع في الأدوات فقليلة على اختلاف فيها، وإنما هي في قولهم ايم الله. والألف في اللام في قولنا : الرجل". (39)

لقد ارتبطت كلمة أداة في نظر هؤلاء بتركيبها الذي يزيد على الحرف الواحد وبحاجتها لإسم أو فعل وهاهو الرماني يعترف في مؤلفه الخاص بالحروف بهذه التسمية البنيوية "وألف الأداة نحو ألف إن وأو وأم وما أشبه ذلك". (40)

4- الاستخدام الأول لمصطلح الأداة :

كثير ممن تحرى دراسة أولية استعمال هذا المصطلح ذهب إلى القول بأنّ الفراء هو واضع هذا المصطلح في الدرس النحوي واللغوي، ومن هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي القائل بأنّ الفراء هو الذي " أعاد النظر في المصطلحات التي سبق للبصريين أن استخدموها فتوصل إلى مصطلحات أخرى بإزائها رآها أوضح دلالة على المقصود وأقرب إلى طبيعة الدرس كالتساق بإزاء العطف بالحرف... وكالأداة بإزاء الحرف". (41)

ويؤكد رأي الدكتور مهدي المخزومي قول من ذهب إلى أن الأداة هي : "مصطلح جعله الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني...". (42)

وقد تردد مصطلح أداة في كتاب معاني القرآن كثيراً وفي موضع من المواضع يصرح الفراء بلفظة أداة مقابل ما عرف أنه حرف فيقول : "...إن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما فمن الأسماء :

من النقر اللائي الذين إذا هم * يهاب اللثام خلقة الباب قعقعوا (43)

فجمع بين اللائي، والذين وأحدهما مجزئ من الآخر .

وأما في الأدوات فقوله :

ما إن رأيت ولا سمعت به * كاليوم طالي أينق جرب (44)-(45)

والتأمل لهذا القول، يرى أنّ الأسماء عنده تختلف عن الأدوات، حتى ولو

كانت تشبّهها في التركيب [اللائي، والذين] وفي حاجتها لما يكمل معناها. وقد قصد بمصطلح أدوات الحروف حينما مثل لها بالحرفين ما وإنّ وبالتالي فقد تم استعماله لكلمة أداة مجدداً بها الجنس الثالث من أقسام الكلمة العربية، فتجاوز بذلك الخلط بين الأدوات الحروف والمفردات الأخرى، التي تشبّهها من أسماء كالظروف، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، مما وقع فيه المتأخرون، فاقتصر إطلاق مصطلح الأداة على ما يطلق عليه مصطلح حرف المعنى .

فالأدوات إذن " مصطلح أطلقه الفراء على ما يقابل حروف المعاني عند البصريين، وما كان من هذه الحروف للمعاني سماه أداة، وما جاء لمعنى آخر أطلق عليه تسمية أخرى ... " .⁽⁴⁶⁾

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ مصطلح أدوات الذي استعمله الكوفيون بديلاً لحروف المعاني "أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة واختصار في اللفظ".⁽⁴⁷⁾

لقد ذكرت أنفاً أن هناك من يرى أنّ الأداة في الأصل وردت في التقسيم اليوناني للكلمة، كالكتور محمد علي سلطاني، وقد أيده في ذلك آخرون وهذا هو محقق كتاب الحروف للفارابي يقول : "الحروف قسمة كبرى من أقسام القول والألفاظ الدالة، وهي التي يسميها نحوياً اليونان الأدوات ونحوياً العرب حروف المعاني أو الحروف التي وضعت دالة على معان".⁽⁴⁸⁾

وبالنظر إلى هذه المعطيات نتساءل أيعقل أن يكون الفراء، قد أخذ هذا المصطلح من اليونانيين؟ ربما كانت الإجابة بالإثبات، لأنّ هناك من يقول عنه أنه كان "يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة".⁽⁴⁹⁾

ولعلّ السبب في اتباعه منحنى فلسفياً في مؤلفاته كون " ... عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي إذ كان مثقفاً ثقافة كلامية فلسفية مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة والخلاف مع الخليل وسيبويه".⁽⁵⁰⁾

وإذا كان مصطلح الأداة بعد الفراء قد لقي قبولا ورواجا عند أصحاب مدرسة الكوفة فذلك لأن "نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفراء ...". (51)

إلى هذا الحد لا نجزم بأن الفراء أخذ هذا المصطلح من اليونانيين، فليس لدينا الدليل التاريخي الذي يثبت ذلك وإذا أجزنا مثل هذا الرأي فذلك لأن التبادل الفكري الثقافي بين المجتمعات خاضع لصيرورة التاريخ، ولا يمكن إغفاله، ولو من باب التجوز. ولذلك يمكننا أن نضيف بعض الملاحظات التي ستقودنا إلى معرفة دوافع اختيار هذا المصطلح [الأداة] وتفضيله على المصطلح الآخر [الحرف] وهذا ما لم يحصل مع القسم الأول والثاني من الكلمة العربية .

والمتمم للدرس النحوي في الكوفة يلاحظ أن الأرضية التي بُني عليها لغوية. فأصحاب مدرسة الكوفة كانت صلتهم وطيدة بالجانب اللغوي الدلالي للقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، فكرسوا جهدهم لفهم معاني هذه المباحث فهما شرعيا عميقا، فسيطرت هذه العلوم المختلفة على مناهجهم في انتقاء المصطلحات. (52)

فالفراء كان "يسعى جاهداً إلى تبديل وتغيير المصطلحات البصرية بمصطلحات جديدة تتضح فيها روح الكوفة، وتصبح ذات مدلول له سمة خاصة به ...". (53)

وقد كانت المصطلحات عند الكوفيين تغلب عليها الطبيعة اللغوية مخالفين في ذلك ما جرى عليه الوضع بالنسبة للمصطلحات عند البصريين، فاختر الكوفيون مصطلح الأداة مقابل مصطلح الحرف بخاصة، وأنّ المعنى الإصطلاحي للحرف كان متعدداً إذ "يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكاملها". (54)

وعند الفراء يأتي الحرف للدلالة على القراءة القرآنية نحو قوله : "وفي حرف عبد الله وفي حرف أبي" (55) ويأتي الحرف أيضا للدلالة على حرف الهجاء نحو " ... أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعا مثل قوله : «أَلَمْ يَصْ كِتَابُ أَنْزَلَ

إليك⁽⁵⁶⁾...⁽⁵⁷⁾ ويأتي للدلالة على الكلمة أسماء أو فعلا، أو حرفا نحو "إن الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين"⁽⁵⁸⁾ ويعني بالحرفين الإسمين، وتتمثل هذه الدلالة الأخيرة لمصطلح حرف في نحو قوله : "إذا رأيت حروف الإستفهام قد وصلت بما مثل قوله أينما ... كانت جزاء"،⁽⁵⁹⁾ وفي قوله "أن تجعل إنما حرفا واحدا ..."⁽⁶⁰⁾ ومثل هذا التعدد في توظيف كلمة حرف كثير في الكتاب فالحرف قد يعني به القراءة، وقد يعني به الحرف من حروف الهجاء، أو الكلمة بغض النظر عن جنسها، أما لفظة أداة فكانت مصطلحا وظيفيا وبديلا حسنا في نظر الفراء وأصحابه، حتى يميزا بينه وبين الإسم والفعل عند الضرورة، ويتخلصوا من مشكلة الخلط اللغوي. فالأداة بالنسبة لهم تعبير عن كلمة يُستعان بها لتحقيق معنى في موقع إسمي، أو فعلي، هما موضوع تلك الأداة .

ومصطلح الأداة تردد استعماله عند المتقدمين من النحاة ككلمة يُعبر بها عن الآلة التي تستخدم في العمل سواء أكانت حرفا أم غيره إذ يقول المبرد : "أعلم أن الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة".⁽⁶¹⁾

أما المتأخرون من النحاة فالأداة عندهم قد تكون متضمنة للحروف والأسماء والأفعال، ويتمثل هذا الإستعمال بوضوح في قول السيوطي : "وأعني بالأدوات، الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف".⁽⁶²⁾

وقد يقصد من الأداة، الدلالة على الحروف، والأسماء الشبيهة بها في الافتقار إلى ما يكملها، كقول ابن مالك :

" وأجزم بأنَّ ومنَ وماَ ومنَّما * أيَّ متىَّ، أيَّانَ، أينَ، إذَّما
وحيثُما، أنَّى، وحرفَ إذَّما * كأنَّ وباقي الأدوات أسماء " ⁽⁶³⁾

وعند الأشموني - أيضا - الأدوات هي حروف وأسماء وذلك بين من خلال حديثه عن أدوات الشرط التي تتوزع على حروف وعلى أسماء ظرفية وغير ظرفية معينة.⁽⁶⁴⁾

وحتى نقف على حقيقة استعمال مصطلح الأداة ومدلوله عند النحاة واللغويين، نرجع إلى ما أثبتته المعاجم اللغوية، فنستقرى التعريف الذي أُعطي للحرف كاصطلاح نحوي، فنرى أن كلمة أداة من مفردات هذا المعنى الإصطلاحي، وليست هي الحرف ذاته، كمن يقول الفعل حدث مقترن بزمن معين، والمصدر حدث غير مقترن بزمن معين، فالفعل إذن شيء والمصدر شيء آخر. كذلك الحرف، فهو "الأداة التي تُسمى الرابطة لأنها تربط الإسم بالإسم والفعل بالفعل كـ عن وعلى ونحوهما".⁽⁶⁵⁾ أما ما أشبه الحرف كأسماء الشرط وأسماء الإستفهام فهي أدوات أيضاً، ولكنها غير محققة وظيفته الرابطة. ولذلك فكل حرف أداة وليس معنى ذلك أن كل أداة حرف، ولعل هذا هو السبب الذي حوّل لعلماء النحو واللغة فيما بعد، تضمين طائفة الأدوات بأسماء تشبه في تركيبها البنيوي وفي افتقارها المعنوي الحرف، وهو الأمر نفسه الذي جعل بعضهم يستغني فيما بعد عن مصطلح الحرف، ويجعله أداة فيستقر عليه، غير مدرك أن المصطلح يقوم أساساً على تحديد جنس الشيء تحديداً علمياً دقيقاً قائماً على الإجماع والإتفاق، لا على التأثر أو حبّ المخالفة والإتساع الإصطلاحي. وقد تتبع بعضهم استعمال لفظة أداة عند النحويين واللغويين فلاحظ على "النحويين غالباً استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة، كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء، أو من حروف وأسماء فقط، كعوامل الإستفهام والجزم. إذ يقال لهذه العوامل جميعها : أدوات الاستثناء وأدوات الإستفهام، وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر، والعوامل الناصبة للأفعال المضارعة لكونها حروفاً ليس غير، وعلى هذا فإن كل حرف أداة وليس كل أداة حرف".⁽⁶⁶⁾

5- رفض الأداة كمصطلح بديل للحرف :

نحن لا نشك في أن الوظيفة النحوية الأولى هي الأرضية التي قامت عليها علوم اللغة المختلفة فيما بعد، أما إذا رحنا نبحت في الجملة من حيث الأسلوب، ورصد المعاني المختلفة لها، فقد نسمح لأنفسنا ببعض التجاوزات

الإصطلاحية على نحو قولنا أداة سواء أكانت اسماً أم حرفاً كأدوات الشرط، وأدوات الإستفهام، ويحتمل أن يكون هذا هو السبب الذي أدى إلى القول إن مصطلح الأداة كان تسمية يونانية بخاصة وأن الدرس اللغوي عند اليونانيين قد شهد إقبالا كبيرا من العرب الأوائل عند من قال بهذا التأثير من الدارسين والمؤرخين. (67)

وإذا سلمنا نحن بهذا المصطلح الأداة في الدرس اللغوي والبلاغي وعممناه على الدرس النحوي، فإننا بذلك نقضي على خصائص الحرف الأداة وهي غير خصائص الإسم الأداة، وهذا سيؤدي إلى اهتزاز القاعدة الثلاثية في تقسيم الكلمة العربية مما يؤدي إلى حدوث فوضى في الدرس النحوي فتنعكس آثارها على بقية العلوم التي لها صلة باللغة العربية .

ولقد تصدى لهذا الأمر الدكتور هادي نهر مدافعا عن أصول تعقيد اللغة العربية فقال : "لقد أدى سوء فهم بعض المحدثين لمفهوم الحرف عند القدماء باعتباره أحد أجزاء الكلام إلى تقديم نموذج جديد لتقسيم الكلام العربي فدعا الدكتور تمام حسان إلى تقسيمه إلى سبعة هي الإسم، الوصف، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف والأداة". (68)

إنّ مثل هذا الرأي الذي يدعو إلى إعادة النظر في التقسيم القديم للكلام العربي ليس مبنيا على أصول ثابتة علمية، فلا يعقل من خلال بعض الألفاظ والكلمات التي نخشى إن صنفناها حسب ما نفهمه نحن من ذلك التقسيم أن يجانبنا الصواب، ولكن إذا دققنا النظر واعتمدنا التحليل العقلي والاستقراء الدقيق للمصطلحات نرى "بأن اللغويين العرب القدماء قد استطاعوا القيام بدراسة تحليلية وصفية للغتنا وتلك من أعقد وأشق المهام التي تسعى إلى تحقيقها في العصر الحديث أكاديميات العلوم اللغوية". (69)

فالقاعدة الثلاثية - إذن - للكلمة العربية نتاج تحليل وتمحيص دقيق قام به النحويون الأوائل بدليل وتوثيق علمي وترتيب وتصنيف أصيل خص به كل

قسم من أقسام الكلمة العربية "غير منطلقين من معناها كما يظن بعض الدارسين بل وبالاستناد إلى خصائص مميزة لكل نوع..." (70)

فمفردات مثل أين، كيف، من ... هي أسماء، وليس معنى ذلك أنها داخلة ضمن القسم الثالث لأنه لم يمثل في تعريف سيبويه للإسم كرجل وفرس وحائط. (71)

وإذا لم يُمثل للمفردات الأخرى نحو الظروف، وأسماء الأفعال، والضمائر، في أمثلة التقسيم الثلاثي للكلمة فليس معنى ذلك أنها بمعزل عن هذه الثلاثية، بل هي ملحقات لكل من القسم الأول والثاني، أما الحرف فإنه متفق عليه بالحصص، ولا خلاف في جنسه .

وبالإعتماد على هذه الرؤية القاصرة عُد تعريف سيبويه ناقصا لاكتفائه بأمثلة معينة في حدود تمثيله لكل قسم، ولكن مثل هذا الرأي لا يستند إلى دليل علمي مقنع، لأنه لم يعر للقيمة الإعرابية النحوية في تقسيم سيبويه أي عناية، وهي التي أقام على أساسها تحديده لأقسام الكلام في العربية، لتتبع بعد ذلك المواقع الإعرابية لكل لفظة احتوتها اللغة العربية. ومما يدعو إلى الاستغراب أن بعض المحدثين لم يتورع عن الطعن في تقسيم الكلمة العربية إلى إسم، وفعل وحرف، مجرد الطعن غير المرتكز على أسس موضوعية، فينسف بذلك ما ضمّه التراث اللغوي عند العرب، ومن هؤلاء الذين لم يقتنعوا بالتقسيم الثلاثي الدكتور إبراهيم أنيس القائل : "ولست أدري بل لعلي أدري ... لم فرق النحاة بين على وفوق وبين في وداخل وبين إلى ونحو فجعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء وعلى أي أساس كانت هذه التفرقة ؟" (72)

ويبدو أن صاحب هذا القول قد نظر إلى تقسيم العرب للكلمة بمعزل عن الجملة والواقع الكلامي الواردة فيه، والقائم أساسا على الإعراب وتحديد كل لفظة ضمن سياقها ونسقتها التركيبي، ولو لم يكن هذا هو الغرض المقصود، لما كان هناك تقسيم نهائيا، فرأي الدكتور إبراهيم أنيس تنظيري ومُهمل للمقاصد اللغوية والبلاغية عند العرب كالإيجاز...

فإذا كان هناك من يتجرأ على عرض مثل هذا الرأي أو التساؤل، فكيف لا يتجرأ بعضهم على تغيير المصطلحات واستبدال التقسيم الثلاثي بتقسيمات أخرى لا نكاد نمسك بها حتى يفلت من بين أيدينا كل ما استوعب من رصيد لغوي .

ومن خلال هذه المعطيات، نقول : إن لفظة أداة لا يمكن أن تكون بديلة لمصطلح حرف. وهاهو الفارابي يعمم مصطلح الحرف على الأسماء، والحروف، والضمائر، وما أشبه ذلك، وبعدها يستدرك ويصحح خطأه فيقول "وليس يخفى علينا أن قولنا ليس يرتبه كثير من أصحاب النحو في الكلام لا في الحروف، وكذلك كثير مما سنعه في الحروف يرتبه كثير من النحويين لا في الحروف ولكن إما في الاسم وإما في الكلام..." (73)

إن صاحب هذا القول لم يأخذ بمصطلح الأداة ولم يستعمله، فكأنما به يرفضه مفضلاً عليه مصطلح حرف، وهذا يقودنا إلى التشكيك في رأي من يذهب إلى أن الأداة تسمية للقسم الثالث من الكلمة العربية، أخذه النحويون واللغويون العرب عن اليونانيين، ونحن إذا تصفحنا كتابي الفارابي الحروف والألفاظ فلن نعثر على كلمة - أداة - كمصطلح تبناه المؤلف أو استشهد له بمثال واحد، على الرغم من تتبع هذا الأخير لآراء المناطق واصطلاحاتهم وحججهم وتقسيماتهم الفلسفية .

وإذا لم يقنعنا مثل هذا القول وفضلنا النظر فيما استعمله اليونانيون أنفسهم، فهاهو رائد الدراسات اللغوية عندهم أرسطو يقول "هذه هي الأجزاء الداخلة في العبارة بوجه عام : الحرف والمقطع والرباط والاسم والفعل والتصريف والكلام". (74)

ونحن لا نرى وجوداً لمصطلح أداة ضمن هذه التسميات المذكورة، وقد تكون الترجمة هي التي تجاوزتها، فقصدت بها الرباط، ولكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا في هذا السياق : لماذا لجأ بعض المتأخرين إلى تحري حقيقة هذه التسمية في الدراسات اللغوية الأجنبية ؟

وقد أحسن في الإجابة على مثل هذا السؤال الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، حينما رد على المستشرقين ومن سار على طريقهم في إثباتهم للأثر اليوناني في النحو العربي فقال : "إن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه، هي التي تنفي كل طرافة للمناهج العربية في النحو، وتنكر أن يكون النحاة أخرجوا شيئاً جديداً لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على إتيان مثل هذا الصنع المبتدع، وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم، وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيماً أرسطوطاليساً محضاً. ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم".⁽⁷⁵⁾ والتوزيع الذي جاء به أرسطو لعناصر الكلام لا يمكن أن نطبقه على التقسيم الثلاثي للكلمة العربية، لأن هذا التوزيع "لا يراعى مراتب التقسيم، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوية محضة - وهذا قد أجمع عليه - فالمقولة عنده هي التعبير عموماً، وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها، وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الإسم والكلمة، بقي منها الرباط والفاصلة فهذه أقسام أربعة لا ثلاثة".⁽⁷⁶⁾

ويذهب الدكتور عبده الراجحي المذهب نفسه في إثبات عدم مطابقة التقسيم اليوناني الأرسطي للتقسيم العربي الثلاثي بخاصة في القسم الأخير الذي رأى أنه "القسم الذي غلب على ظن الناس أنه القسم الثالث عند أرسطو ... وهو الذي يسمى الرابطة وهي عنده صوت بلا معنى ... ونحن لا نعرف لم اختار الناس هذه الرابطة لتكون قسماً ثالثاً في تصنيف لم يقدمه أرسطو، ولم يشر إليه. ثم إن هذه الكلمة قد وردت عنده بين سبع كلمات حين كان يتحدث في الشعر عن صنعة الإلقاء وأربابها".⁽⁷⁷⁾

ويخطئ من يظن أن كلمة رباط هي مرادفة لكلمة أداة التي حاول بعضهم جعلها بديلاً لمصطلح حرف، لأن كلمة حرف مصطلح متفق عليه، يمثل القاعدة الأصل، وكلمة أداة بديل لغوي لم يرق بعد إلى مرتبة الإصطلاح استعمل اختصاراً، للدلالة على مسميات حرفية أو تقترب من الحرفية في خواص

معينة، على حد قول السيوطي : "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف". (78)

ففي قول السيوطي إقرار بأسبقية الحرف في الوجود من الأداة التي هي تسمية لغوية ميسرة وعامة لم ترق بعد إلى رتبة الإصطلاح ...

ولا نظن أننا سنكون مخطئين إذا قلنا بأن الخروج عن القاعدة الثلاثية ولو عن طريق تغيير مصطلح، سيسبب اضطراباً في الدرس النحوي، لأن الأصول النحوية الأولى لم تلجأ إلى اختيار الحرف كمصطلح للقسم الثالث من الكلمة العربية اختياراً عشوائياً، وإنما لجأت إلى اختياره بتوخي الدقة والتحليل المنطقيين ولو لا هاتان الميزتان لاستطاع المتأخرون ممن تبناوا مصطلح الأداة أن يتخلصوا من مصطلح الحرف كلية، وهما هو الدكتور مهدي المخزومي يريد مصطلح الحرف في كم موضع بأحد كتبه وهو يسوق حديثاً عن ابن فارس فيقول :

وجعل لأدوات الإضافة أكثر من معنى، على أساس نيابة الحروف بعضها عن بعض وهو مذهب كوفي ... وذهب إلى أن ليس حرف ... قال في باب إضمار الحروف ...". (79)

إن ابن فارس - كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم - كان كوفي الإتجاه وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن من تحديد مسأله وحدوده اللغوية والنحوية إلا باستعمال مصطلح الحرف في مواضع كثيرة. (80)

فإذا رحنا وسلمنا بتسمية أداة كبديل اصطلاحى للحرف، فإننا سنحترق في خصائص هذه الأداة فقبل أن تكون أداة هل هي إسم ؟ أم إسم فعل ؟ أم ضمير ؟ أم حرف ؟ ولذلك نجد أنفسنا مدفوعين إلى الإقرار بمصطلح حرف حتى لو حاولنا تجاوزه لغوياً، بخاصة ونحن ندرك خائص كل قسم. فإذا كان الحرف يحذف، فالإسم لا يحذف، وإذا كان الحرف يزداد فالإسم لا يزداد، وإذا كانت الأسماء وأسماء الأفعال والضمائر ... أجزاء ضرورية تحصل بها فائدة الجملة من المسند والمسند إليه، فإن الحروف هي " إلحاق وزوائد على الجمل ". (81)

الهوامش والمصادر والمراجع

- 1- لسان العرب لإبن منظور (حرف).
- 2- الأضداد 201.
- 3- سورة الحج - الآية: 11.
- 4- لسان العرب (حرف).
- 5- أساس البلاغة (أدي).
- 6- لسان العرب (حرف).
- 7- المصدر نفسه (حرف).
- 8- لسان العرب (حرف).
- 9- المصدر نفسه (حرف).
- 10- المخصص (السفر 14) 44/4.
- 11- سر الفصاحة 14.
- 12- الإيضاح في علل النحو 44.
- 13- سيأتي الحديث عما جاء به ابن هشام في هذا الفصل 43.
- 14- لسان العرب (أدا).
- 15- مقاييس اللغة (أدوا).
- 16- معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير نجيب اللبدي 10.
- 17- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرون 15/1.
- 18- وأقصد بها مباحث البلاغة والتفسير وعلوم اللغة.
- 19- التطبيق النحوي د/ عبده الراجحي 13.
- 20- فصول في النحو العربي هامش 109.
- 21- انظر التطبيق النحوي 13.
- 22- فصول في النحو العربي هامش 110.
- 23- من أسرار اللغة 279.
- 24- مدرسة الكوفة 242.
- 25- المرجع نفسه 242.
- 26- الإيضاح في علل النحو 54.

- 27 - ونعني بذلك ظاهرة المشترك اللفظي في العربية في تسمية الأشياء الكثيرة بالإسم الواحد نحو: عين الإنسان وعين الماء، وعين السحاب، انظر المزهري في علوم اللغة 217/1.
- 28 - الكتاب 12/1.
- 29 - الكتاب 12/1.
- 30 - من أسرار اللغة 282 - 294.
- 31 - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة 92.
- 32 - المرجع نفسه 92.
- 33 - اللغة العربية معناها ومبناها 88.
- 34 - المرجع نفسه 88 - 89.
- 35 - هو أبو الحسن المزني مؤلف كتاب الحروف - انظر قائمة الحروف في تراث العربية وسيأتي ذكرها في الفصل الثاني 54 - 59.
- 36 - الحروف للمزني 48.
- 37 - سر الفصاحة 14.
- 38 - 101.
- 39 - 104.
- 40 - معاني الحروف 144.
- 41 - الدرس النحوي في بغداد 37.
- 42 - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري / عوض حمد القوزي 174.
- 43 - من [الطويل] قائله مجهول وهو في الخزانة 529/3.
- 44 - من [الكامل] لدريد بن الصمة انظر شرح شواهد المغني للسيوطي 955/2.
- 45 - معاني القرآن 84/3 - 85.
- 46 - دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء / المختار أحمد ديره 274.
- 47 - مدرسة الكوفة 310/311.
- 48 - الحروف للفارابي 28.
- 49 - الفهرست 303.
- 50 - المدارس النحوية 196.
- 51 - مدرسة الكوفة 135.

- 52- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء 209.
- 53- المرجع نفسه 212.
- 54- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 35.
- 55- معاني القرآن 30/2.
- 56- الأعراف 1 - 2.
- 57- معاني القرآن 368/1.
- 58- المصدر نفسه 19/1.
- 59- المصدر نفسه 85/1.
- 60- المصدر نفسه 100/1.
- 61- المقتضب 80/4.
- 62- الإتيقان في علوم القرآن 145/1.
- 63- الألفية 46.
- 64- حاشية الصبان على شرح الأشموني 8/4.
- 65- لسان العرب (حرف).
- 66- معجم المصطلحات النحوية والصرفية 10.
- 67- انظر النحو العربي ومنطق أرسطو للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح 67-72.
- 68- مجلة آداب المستنصرية، الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين
د/ هادي نهر، ع 212/8.
- 69- المرجع نفسه، ع 212/8.
- 70- المرجع نفسه، ع 212/8.
- 71- الكتاب 12/1.
- 72- من أسرار اللغة 280.
- 73- الألفاظ المستعملة في المنطق 46/45.
- 74- فن الشعر 108.
- 75- النحو العربي ومنطق أرسطو 68.
- 76- المرجع نفسه 77.
- 77- النحو العربي والدرس الحديث 97.
- 78- الإتيقان في علوم القرآن 145/1.
- 79- الدرس النحوي في بغداد 156.
- 80- انظر الصاحب في فقه اللغة 28 - 125 - 127.
- 81- الخصائص لابن جني 278/2.

التداخل اللغوي والثقافي

عند الطبيب ابن زهر
من خلال كتابه "التيسير"


أ/ جعفر يايوش
العهد الوطني للتعليم العالي
للحضارة الإسلامية - وهران -

تقديم :

إذا ما أردنا تفكيك هذا العنوان إلى مركباته الأصلية، معناه الوقوف على مظاهر التجديد والتقليد في المباحث الطبية لأبي مروان عبد الملك بن أبي العلاء بن زهر (ت 557 هـ / 1162 م)،⁽¹⁾ ولا يتم هذا العمل إلا بإجراء التنقيب والتقويم لهذا التراث، ولكن استيعاب المستويات المضمونية للنص الطبي لا يتأتى إلا إذا أحيط علماً بالوسائل والكيفيات اللغوية المنطقية المنتجة للمضامين بالآليات الأصلية .

وبما أن كتاب "التيسير" عبارة عن "نصوص"؛ فلا بد إذن أن نُحدّد آلياتها اللغوية، وآلياتها العقلانية، من أجل الوقوف على العناصر الأولية والأسباب الجوهرية لأي موقف أو رأي طبي، وهذه هي مرحلة التعليل أو المسماة بـ"التأويل"، لأن هذه "النصوص" الطبية أولاً وأخيراً، هي جهد بشري يمكن تحديده في صورتين متلازمتين، صورة "العقل المُكوّن" (La raison constituante)، و "العقل المُكوّن" (La raison constituée)، حسب رأي لالاند، إذ يقصد بالأول النشاط الذهني الذي يقوم به العقل حين البحث والدراسة والذي يصوغ المفاهيم ويقرر المبادئ، أما الثاني فهو مجموع المبادئ والقواعد التي نعتمدها في إستدلالاتنا،⁽²⁾ والذي يهمننا بالدرجة الأولى هو العقل المُكوّن إذ منه يتأسس النظام المعرفي (مفاهيم، تصورات ...)، الذي يعطي للمعرفة في فترة تاريخية ما بنيتهما اللاشعورية .